# قضية عقداء الكاف خلال الثورة الجزائرية: الظروف والملابسات

# The Case of the Colonels of Kef during the Algerian revolution: Circumstances and Conditions

# Le cas des colonels du Kef pendant la révolution algérienne: circonstances et conditions

**عـمـران هـيبـي** [1] *

**تاريخ الإرسال:** 2019/09/14 **تاريخ القبول:** 2020/12/18 **تاريخ النشر:** 2021/06/20

**ملخص:**

تتناول الدراسة فترة جد هامة من عمر الثورة الجزائرية على الحدود الشرقية، حيث قام العقيد محمد لعموري مع مجموعة من رفاقه بالولاية الأولى والقاعدة الشرقية بعقد اجتماع في مدينة الكاف بتونس للنظر في مشاكل الحكومة المؤقتة والعمل على تصحيح الأخطاء التي مست بعض جوانب الثورة، والحيلولة دون تفاقمها، ولكن اتهموا بالتآمر على الثورة ومحاولة الإطاحة بالحكومة المؤقتة، وتمت محاكمتهم، فأعدم البعض وسُجِن البعض الآخر .

**الكلمات المفتاحية:** الحدود الشرقية– لجنة العمليات العسكرية – محمد لعموري– الحكومة المؤقتة – اجتماع الكاف.

**Abstract :**

The study examines a very important period of the Algerian revolution on the eastern border, where Colonel Mohamed Lamouri, along with a group of his colleagues in the first wilaya and the eastern base, held a meeting in the city of Kef in Tunisia to look into the problems of the interim government and work to correct the mistakes that touched some aspects of the revolution, and to prevent its exacerbation, But they were accused of conspiring against the revolution and trying to overthrow the interim government, and they were tried, some executed and others imprisoned.

**Keywords:** Eastern Borders, Military Operations Committee, Ammouri, Interim Government, Kef Meeting

**Résumé** :

L'étude examine une période très importante de la révolution algérienne à la frontière orientale, où le colonel Mohamed Lamouri, avec un groupe de collègues du premier wilaya et de la base orientale, a tenu une réunion à Kef, en Tunisie, pour examiner les problèmes du gouvernement provisoire et corriger les erreurs qui ont touché certains aspects de la révolution et empêcher son exacerbation. Mais ils ont été accusés d'avoir conspiré contre la révolution et tenté de renverser le gouvernement intérimaire. Ils ont été jugés, certains exécutés et d'autres emprisonnés

**Mots-clés:** frontières orientales, Comité des opérations militaires, Ammouri, gouvernement provisoire, réunion du Kef.

*المؤلف المراسل

[1] Amrane HIBI, larbi tebessi university - Tebessa, ghassane.t.k@gmail.com

**مقدمة**

يعتبر محمد لعموري من القادة الأوائل الذين ساهموا مساهمة فعالة في الثورة التحريرية، فعند تقلده قيادة الولاية الأولى اجتهد لأجل ترتيب الأوضاع ورأب الصدوع الناتجةِ جرّاءَ معارضة مقررات مؤتمر الصومام من قبَلِ بعض القادة بالولاية الأولى والقاعدة الشرقية، وبعد تعيينه في لجنة العمليات العسكرية بالشرق دخل رفقة قادة من الولاية الأولى والقاعدة الشرقية في صدام مع لجنة التنسيق والتنفيذ ثم مع الحكومة المؤقتة، وكان محمد لعموري ورفاقه عناصر أساسية في ما اصطلح عليه في الأدبيات التاريخية بمؤامرة العقداء.

وقد أثارت القضية جدلا واسعا وتساؤلات كثيرة، وشكلت تباينا في وجهات النظر بين المؤرخين والباحثين ولا زالت تسيل الكثير من الحبر لحد الساعة، ونحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط بصيص من النور على هذه القضية الهامة التي تعد من أبرز القضايا في تاريخ الثورة الجزائرية.

ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل الرئيسي:

- ما هي الأسباب المعلنة والخفية وراء محاكمة لعموري ورفاقه في ما سمي بمؤامرة العقداء؟

وتندرج تحته عدة تساؤلات:

- كيف كانت الأوضاع على الحدود الشرقية عقب مؤتمر الصومام؟
- وإلى أي مدى كان تأثيرها على مسار الثورة التحريرية؟
- وهل تم تجاوز الخلافات والتباين في الرؤى ووجهات النظر على الحدود الشرقية؟
- وما هي الأسباب الكامنة وراء اجتماع عقداء الكاف؟
- ما هي ظروف وملابسات محاكمة العقيد لعموري ورفاقه؟ وعم أسفرت؟

## 1- تداعيات مؤتمر الصومام:

بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة التاريخية الأولى عرفت بعض الأزمات التي أثرت على مسيرتها، وكان مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 فرصة ذهبية لتجاوز الأحداث وإصلاح الأوضاع من أجل دفع وتيرة العمل المسلح قدما، ولكن غاب عن فعالياته الوفد الخارجي والمنطقة الأولى وناحية سوق أهراس، وشكلت بعض قراراته بوتقة لظهور أزمة بين السياسيين والعسكريين،.

وكان بعض القادة أمثال لزهر شريط وعباس لغرور وعمر بن بوالعيد والسعيد عبد الحي وغيرهم رافضين لمقررات الصومام، وبالأخص ما تعلق منها بأولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، والتي خلقت بلبلة وسط قوات جيش التحرير الوطني، وطرحت مشكلة عويصة لدى قيادة الثورة آنذاك، فهذه الفكرة التي اقترحها عبان رمضان في مؤتمر الصومام مقبولة من حيث المبدأ وحسن النوايا، ولكن لم يكن الوقت مناسبا لطرحها، فالثورة كانت تعاني من انشقاق بلونيس، زيادة على أن فشل الحركة السياسية مازال ماثلا للعيان، كما أن جل مفجري الثورة من المنظمة الخاصة، وهم

يعتبرون أنفسهم عسكريين، وجيش التحرير هو حامي جبهة التحرير التي كان ميلادها من صلبه، فشبكات الجبهة قد أنشأها جيش التحرير لحماية الكفاح المسلح. (هشماوي، 2010، ص.100).

وفي اجتماع أفريل 1957 بتونس تم حسم مسألة القيادة في الولاية الأولى بإسنادها إلى محمود الشريف ممثلا عن النمامشة ونيابة كل من بلهوشات ولعموري وانواورة، وعقب هذا الاجتماع قام لعموري بمعية انواورة بتفتيش بعض المناطق والاجتماع بقادتها وتقديم التوجيهات والإرشادات، وحرر النائبان تقريرا مفصلا عن أوضاع الولاية إلى قائدها ولجنة التنسيق والتنفيذ، ولم يدخر لعموري جهدا في العمل على إرساء قواعد النظام، وكان متشددا تجاه أولئك القادة الذين سولت لهم أنفسهم العبث بنظام الثورة.(مقلاتي، 2015، ص.76).

كما كان محمود الشريف منذ تعيينه على رأس الولاية الأولى مهتما بإرساء النظام وتوحيد القيادة، وكان صارما تجاه ما اصطلح على تسميتهم بالمشوشين من المنشقين والمعارضين لمؤتمر الصومام ولجنة التنسيق والتنفيذ، واستمرت بعض العناصر القيادية مصممة على معارضتها، وفي مقدمتها عمر بن بوالعيد ومحمد أمزيان ومسعود بن عيسى.(مقلاتي، 2013، ص.80)، وقد وصل الأمر بهؤلاء المعارضين إلى طرح أسئلة على الدوريات القادمة من الولاية الثالثة والرابعة – والتي كانت في طريقها للتزود بالسلاح من تونس – إن كانوا من جبهة التحرير أو جيش التحرير، وكانوا يتعرضون للكثير من الصعوبات والمضايقات في حال ذكروا أنهم من جبهة التحرير تصل إلى حد التصفية. ( هشماوي، 2010، ص.100).

## 2- الأوضاع على الحدود الشرقية:

في نهاية سبتمبر 1956 أرسلت لجنة التنسيق والتنفيذ العقيد عمر أوعمران قائد الولاية الرابعة بالنيابة إلى تونس للقيام بضبط الأمور والتوفيق بين مختلف الرؤى، (زبيري، 2008، ص.107)، ولم تكن مهمة فرض سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ لتتم لولا مساعدة السلطات التونسية لها، وسمحت لجنة التنسيق والتنفيذ للسلطات التونسية بالتدخل وحسم الموقف، فحاصرت قوات الطالب العربي وأرغمتها على الاستسلام. (مقلاتي، 2013، ص.ص.84-85).

وحاول محساس إصلاح الأوضاع في تونس بين قادة النمامشة وعلى رأسهم لزهر شريط وبين عباس لغرور ومعه عبد الحي وجماعته، وواصل المساعي من أجل توحيد القيادة، فعقد عدة لقاءات لتذويب الخلافات، ولكن فسدت محاولات الاتفاق، وهنا وجد بورقيبة الذريعة لسجن عبد الحي وجماعته بدعوى عدم الاقتتال على الأراضي التونسية، وبعدها قام محساس بالتنازل عن المسؤولية للجنة التنسيق والتنفيذ، واتفق مع المعارضين لمقررات الصومام على التوجه للجبال لمحاربة الاستعمار.(ناصر، 2013، ص.ص.95-98)، وساعد والي قفصة على اعتقال لزهر شريط ورجاله، كما اعتقلت السلطات التونسية الكثير من قادة الأوراس وعلى رأسهم عباس لغرور ونكلت بهم في السجون التونسية، (مقلاتي، 2013، ص.85)، وذهب جراء هذه الخلافات خيرة قادة الثورة ومجاهديها، في الوقت الذي كان من المفروض أن تتم تسوية الأوضاع وتوحيد الجهود وتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف.

وكان معظم القادة في الداخل ينظرون إلى قيادة الخارج على أنها تهاونت في إرسال السلاح إليهم، خاصة مع إنشاء خط موريس وتدعيمه في ما بعد بخط شال، وبالقبض على العربي بن مهيدي في 1957/10/27 اشتد الخناق على أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ المتواجدين في العاصمة فأجبروا على مغادرتها إلى تونس. (حميد، 2007، ص.169).

وقام كريم في أفريل 1958 بإنشاء لجنة العمليات العسكرية (الكوم)، والهدف من ذلك تنظيم العمليات العسكرية والإشراف على المعارك ونصب الكمائن وقيام الجيش بهجوماته على المعسكرات بكيفية عملية وليس عفوية، أي الإعداد والتخطيط والإشراف على العمليات المختلفة، (الجنيدي، 2009، ص.471)، وأسندت قيادتها إلى العقيد محمدي السعيد (سي ناصر)، وتم تعيين العقيد عمار بن عودة بمعية العقيدين محمد لعموري[1] وعمارة بوقلاز كنواب، وفي أول اجتماع اقترح سي ناصر هيكلة لقيادة أركان الشرق لم يسند فيها للثلاثي بن عودة ولعموري وبوقلاز أية مسؤولية، واحتفظ بالسلطة الفعلية كاملة لنفسه ولمساعديه من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، (عباس، 2003، ص.227)، مما دفعهم إلى اقتراح هيكلة بديلة، وهي أن يكلف العقيد محمد لعموري بالتنظيم والتموين، أما العمليات العسكرية فيكلف بها عمارة بوقلاز، ويتولى عمار بن عودة الاستخبارات، وعرضت على الثلاثي كريم وبن طوبال وبوالصوف فوافقوا عليها مع تحفظ العقيد ناصر. (بلفردي، 2005، ص.ص. 72-73)، ومن هنا نلاحظ عدم الانسجام بين القادة في لجنة العمليات العسكرية، وازدياد التنافر بينهم بدل التفاهم والعمل على توحيد الجهود والتركيز على مواجهة العدو.

واتخذت قيادة العمليات مدينة الكاف بتونس مقرا لها، وفي أفريل عقدت أول اجتماعاتها، وحددت لنفسها عدة مهام وأهداف منها:

- تدمير الأسلاك الشائكة.
- تخريب آبار النفط.
- القضاء على أنصار بلونيس.
- دراسة وضعية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي والاتفاق على تسويتها دون أخذ رتبهم السابقة بعين الاعتبار.
- دراسة مسألة عودة الضباط القادرين على العمل إلى الجزائر من أجل تنشيط الكفاح المسلح.

وتناولت قيادة العمليات العسكرية في اجتماعها الثاني بتاريخ 2 جوان 1958 مشروع تأسيس حكومة مؤقتة، وكان الرأي الغالب أن مسألة كهذه ينبغي أن يصدر البت فيها عن مجلس الثورة، عكس الاتجاه الأقوى في لجنة التنسيق والتنفيذ الذي يرى بأنه ما من داع لاستدعاء المجلس الذي كان قد فوَّض اللجنة في دورة أوت 1957. (بومايدة، 2008، ص.61).

### 3- أعمال لعموري ورفاقه وإدانتهم:

قام لعموري مع رفاقه في الهيكلة الجديدة بتوحيد الجيش وبعدة عمليات عسكرية منسقة، أهمها عملية 5جويلية 1958، والهدف منها تحطيم خط موريس من الشمال إلى قرية الرديف التونسية بالجنوب، واستعمل فيها لأول مرة سلاح البنغالور، وقد لاقت رواجا كبيرا في الجرائد اليومية وفي صحافة العدو نفسه، ولكن هذه العملية دبرت دون موافقة قائدهم محمدي السعيد، (عباس، 2003، ص.227)،[2] وبعد أسبوع من العملية التي قاموا بها لنسف خط موريس فوجئوا

باستدعائهم إلى القاهرة في 9 سبتمبر 1958 من قبل العقيد كريم بلقاسم المكلف بشؤون الحرب، ومعه كل من العقيدين بن طوبال وبوالصوف، واستجوب كريم كلا من بوقلاز ولعموري عن عدم إشعارهم قائد قيادة العمليات العسكرية بعملية الهجوم على خط موريس، فأجاب لعموري قائلا: لقد أخبرناه ولم يأبه، وطلب منهم تقديم تقارير تشرح أسباب فشل هذه القيادة، ورغم ذلك اتهم أعضاؤها بالتقصير واللاكفاءة، وإثرها قرر الثلاثي اتخاذ إجراءات بوقف العقيد ناصر ثلاثة أشهر، ووقف العقيد بن عودة ثلاثة أشهر مع نفيه إلى لبنان بتهمة السلوك المنافي لأخلاقيات الثورة، (عباس، 2003، ص.228)،[3] وتخفيض رتبة لعموري إلى نقيب ونفيه إلى جدة مع إقامة غير محددة، وإنزال رتبة بوقلاز إلى نقيب وإقامة جبرية ببغداد، (بشير، 2006، ص.523)، واتسمت العقوبات بالقساوة وعدم ملاءمتها لما بدر من هؤلاء القادة، وبرر العقيد كريم ذلك بأن لعموري وبوقلاز أثارا الشقاق والنعرات الجهوية. (بومايدة، 2008، ص.62).

وبالتالي فإن التجربة العسكرية للجنة العمليات العسكرية لم تدم طويلا، إذ دامت حوالي 6 أشهر تقريبا، كما أن العقوبات المطبقة على أعضاء لجنة العمليات العسكرية حملت في طياتها بذور خلافات وصراعات ستطفو للعلن في المستقبل القريب، وستكون عاملا في تشتيت وحدة الصف وشحن الأجواء بالتوتر.

وهكذا لم تُكلَّل محاولات كريم بلقاسم بالنجاح لتوحيد الجيش وتمكين الولايات وقادتهم في الداخل من الحصول على السلاح للتصدي للقوات الفرنسية، خصوصا بعد إنشاء الخطوط الشائكة المكهربة والملغمة، والتي وقفت سدا منيعا ضد تدفق السلاح، (بوحوش، 1997، ص.473).

ونوقش في مؤتمر طنجة المغاربي[4] مبدأ إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة والتي جاءت في الوقت المناسب، وذلك حسب رأي الأحزاب الوطنية المغاربية الثلاثة، وتم تأسيسها في 19 سبتمبر 1958، وتم الإعلان عنها رسميا من القاهرة، وكان القرار جزائريا محضا، وتم دون استشارة القاهرة أو موافقتها، ولم يؤخذ رأي أي حكومة صديقة أو أجنبية، (قداش،2011، ص.ص.189-190)، وقد تحفظت القاهرة على بعض أعضاء الحكومة المؤقتة، وحاول فتحي الذيب استغلال غضب الضباط الثلاث المعاقبين واستقطابهم للعمل ضد الحكومة المؤقتة، فراسل بن عودة الذي لم يرد عليه، بل أخطر الباءات الثلاث بالأمر فطلبوا منه مجاراته بهدف معرفة بعض نواياه، وخلاصة مطلب فتحي الذيب من بن عودة هو السعي لتأسيس حكومة جديدة، ويؤكد بن عودة أنه نبه كلا من لعموري وبوقلاز إلى نوايا فتحي الذيب وما يريده منهما حتى لا ينساقا وراءه، (عباس ،2003 ، ص.229)، ولم يهضم بوقلاز الأمر في البداية وحاول الاتصال بفرحات عباس وعبد الحفيظ بوالصوف، ولكن دون جدوى، واتفق مع لعموري على المضي قدما في رفض الحكم، على أن بوقلاز كان يود تسوية القضية في الإطار النظامي للثورة، الشيء الذي حدا به للذهاب إلى العراق والانضمام إلى البعثة الجزائرية فيها.(سايح، 2017، ص.118).

أما لعموري فلم يلتحق بمنفاه في جدة، واتخذ قرارا وهو غاضب بالانتقال إلى القاهرة، واتصل برئيس المخابرات المصرية فتحي الذيب طالبا منه مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر، حيث قدم له أثناء اللقاء تقريرا مفصلا يبين أن الثورة الجزائرية صارت في خطر، بدليل أن قيادة الثورة جلبت ضباطا جزائريين خدموا في الجيش الفرنسي من أجل إحلالهم محل القياديين الأوائل، وأنه شخصيا كان أحد ضحايا هذه السياسة العرجاء. (جرمان، 2007، ص.149).

والملاحظ أن مصر لا تتفق مع لحبيب بورقيبة في ما يخص القومية العربية، وتبحث عن وسيلة لإبقاء نفوذها وسط جبهة التحرير، فهي تعتبر نفسها حاضنة الثورة الجزائرية، وليس من المعقول أن يتم تغييب دورها وفعاليتها في القضية الجزائرية بهذا الشكل، لذلك سعت لتوضيح موقفها من الأحداث التي جرت، وخلاصة سعيها تأسيس حكومة جديدة تكون موالية لها، وهي مستاءة من تشكيل حكومة مؤقتة في مؤتمر طنجة التداولي دون علمها واستشارتها. (بومايدة، 2008، ص.62).

## 4- الأسباب وراء حركة لعموري:

وتفاجأ الجميع باتخاذ كريم قرارا في 19 سبتمبر 1958 ينص على تعيين العقيد محمدي السعيد قائدا لأركان الحدود الشرقية، وكان قرار إعادة الاعتبار لمحمدي السعيد المعاقب غير مفهوم، بل ظهر استفزازيا. (بومايدة، 2008، ص.62)، وقامت الحكومة المؤقتة بعد أيام من تأسيسها بإنشاء هيئتي أركان إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب نظرا لفشل لجنة العمليات العسكرية، وكان مقر الأولى غار ديماو بتونس والأخرى بوجدة بالمغرب، يتولى قيادتهما كل من محمدي السعيد بالشرق وبومدين بالغرب، (ميلودي، 2011، ص.15-16)، ففي 2 أكتوبر 1958 أصدرت الحكومة المؤقتة قرارا يقضي بإنشاء قيادتين للأركان بالحدود الشرقية والغربية تحت إدارة كل من محمدي السعيد وبومدين.( قداش، 2011، ص.191).

وبالرغم من الجهود التي بذلها العقيد كريم لتنظيم جيش الحدود باستحداث هيئات أركان عسكرية للإشراف على جيش التحرير الوطني إلا أنها لم تثمر، بل كانت سببا في بروز بؤر توتر في العلاقات بين القادة العسكريين، والتي كانت من الأسباب الرئيسة في قيام حركات تمرد وعصيان على الجهاز التنفيذي للثورة في نهاية عام 1958. (خيثر، 2006، ص.183).

وبعد الثامن من أكتوبر 1958 اجتمع كريم بلقاسم بمحمدي السعيد والعقيد أحمد نواورة قائد الولاية الأولى والرائد محمد عواشرية قائد القاعدة الشرقية في جلسة عمل، وتقرر إدخال الوحدات المرابطة على الحدود في أجل أقصاه 25 أكتوبر 1958. (حربي، 1983، ص.ص.188-189).

ويلاحظ أن قرار إدخال الوحدات المرابطة على الحدود قد طرح إشكاليتين:

- هل تم استخلاص الدروس من حرب الحدود والوقوف على الحقائق الميدانية بعد معركة سوق أهراس؟
- هل تم حل قيادة العمليات العسكرية بناء على معطيات حقيقية جرى خلالها تقييم موضوعي لموازين القوى العسكرية على الحدود، أم كان ذلك في إطار كسب النفوذ داخل الحكومة المؤقتة الفتية خاصة بين العسكريين فيها؟ (عجرود، 2013، ص.105).

واتسعت هوة الخلاف بين قيادة القاعدة الشرقية والوزارة الوصية بقيادة كريم حين قام هذا الأخير بتقريب الرائد إيدير- الذي كان مسؤولا عسكريا على الحدود الجزائرية الليبية - بتعيينه رئيسا لديوانه العسكري سنة 1958، (الزبيري، 1999، ص.125)، وتكليفه بإعداد مشروع بناء جيش نظامي قوي على الحدود الشرقية تحت قيادته، ويشرف عليه الضباط الجزائريون المكونون في الجيش الفرنسي، فكريم يرى أنهم مؤهلون للقيام بمهمة التدريب العسكري والتكوين والتوجيه، (بن معلم، 2014، ص.177)، ويعتمد المخطط المعد على ضمان تدريب عسكري لقادة وجنود جيش التحرير في معسكرات تدريب مختلفة، مع الفصل بين الضباط ووحداتهم، وتكوين وحدات جديدة وإسناد قيادتها إلى الضباط القادمين

من الجيش الفرنسي، مع السهر على ضمان مزج الجنود وقادتهم لعزلهم عن وحداتهم الأصلية وإضعاف ارتباطهم ببعضهم البعض، وكان الهدف من هذا المخطط تدجين العناصر التي تشكل عرقلة لمخططاتهم المستقبلية، (براهيمي، 2001، ص.ص.35-36؛ بلفردي، 2005، ص.78).

ولكن هذا المشروع لم يتمكن كريم من تمريره ولم يحظ بالموافقة الجماعية، ووجد ضباط جيش التحرير الوطني في ذلك عاملا أساسا للتضامن والتعاون فيما بينهم لإجهاض المشروع، وبالتالي سد الطريق أمام الضباط القادمين من الجيش الفرنسي، وكان ذلك سببا لفقدان كريم لسمعته الطيبة التي كان يتمتع بها أوساط المجاهدين على الحدود الشرقية والغربية. (الزبيري، 1999، ص.125؛ لونيسي، 2015، ص.88)

واتسعت دائرة ردود الفعل على تلك القرارات في حق رفقاء السلاح، وتم ترجمتها في شكل اتساع عدد الرافضين لها مما يعني تزايد عدد خصوم الحكومة المؤقتة، وتجدر الإشارة إلى أن حركة لعموري وأنصاره كانت في البداية احتجاجات وانتقادات ورفضا لقرارات لجنة التنسيق والتنفيذ في أوت 1958 التي صدرت في حقهم، ثم تواصلت بانتقاد قرار الحكومة المؤقتة بعد تعيينها لعلي منجلي في هيئة الأركان الشرقية كمساعد لمحمدي السعيد، (جبلي، 2014، ص.ص.215-216)، وبالتالي لم يستطع كريم إحكام قبضته على جيش الحدود الشرقية، فشهدت الفترة الممتدة بين سنتي 1957 و1959 أوضاعا متردية في صفوف قوات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود الشرقية، وتمثلت في كثرة الانقسامات والتكتلات القبلية والجهوية المعارضة لسلطة كريم، ووجهت له تهمة الجهوية على خلفية تعيينه للرائد إيدير مديرا لديوانه الحربي مسؤولا على جيش الحدود. (خامس، 2013، ص.166).

## 5- تطور الوضع على الحدود:

تطورت الأوضاع على الحدود الشرقية، فسوء تقدير الموقف العسكري الميداني في المناطق الشرقية في ظل وجود خط الموت، وتدعيمه بانتشار المد العسكري الفرنسي على طول الحدود الشرقية، ومهمته اعتراض وحدات جيش التحرير الوطني التي اخترقت حواجز الموت وصدها في الوقت المناسب، خاصة بعد تدعيم خط موريس بخط شال من أجل تجاوز الثغرات السابقة في الخط، وتزويده بمنظومة اتصالات جد متطورة ووحدات مراقبة دائمة ومكثفة، (Vincenne,3783, ,compte rendu n°:625/3/S/BAR.)، الأمر الذي أدى إلى تضييق الخناق على قوافل السلاح ومحاولات العبور واختراق الأسلاك الشائكة المكهربة، وقدم العقيد أوعمران أمام لجنة التنسيق والتنفيذ تقريرا مفصلا في 8 جويلية 1958 عن الوضعية الحرجة التي آلت إليها الثورة في الحدود الشرقية خاصة، وأكد على أن إغلاق الحدود بواسطة الأسلاك الشائكة صار عائقا كبيرا أمام تجديد التسليح والتموين بالذخيرة، ولكن تصريحه هذا جاء بعد فوات الأوان. (حربي، 1983، ص.ص.179-180). (5)

وإثر تعيين الجنرال شال قائدا عاما للجيش خلفا للجنرال سالان، باشر بوضع سلسلة من الإجراءات تهدف أساسا إلى إعادة تنشيط المعركة ضد جيش التحرير الوطني وتعزيز خط موريس، وأنشأ في 22 ديسمبر 1958 وحدات خفيفة من نوع جديد تدعى مغاوير الصيد، وذلك لمواجهة حرب العصابات على أساس الموانع والسرعة والسرية، ودعَّمَها حسب

الضرورة بالطيران والمروحيات، ويشرف عليها ضباط وضباط الصف في الجيش الفرنسي، وموجهة إلى مطاردة عصابات المتمردين على أرضهم بلا هوادة. (Rey, 2012, p.114 ).

وتؤكد بعض التقارير العسكرية الفرنسية على فعالية السدود في عزل الثورة والضغط على عمليات الإمداد إلى الداخل، ففي تقرير معد في شهر سبتمبر 1958 ذكر أن بناء السد قد أدى إلى انخفاض واضح في عمليات العبور بنسبة 50%، وأصيب نظام الدعم بالشلل أكثر، كما أن جبهة التحرير الوطني في تونس أصيبت بالحيرة والارتباك. (بورغدة، 2012، ص.238).

وزاد تفاقمُ ثقلِ الخلافاتِ داخلَ الحكومة المؤقتة الوضعَ تأزما، ففي تونس زاد حجم الضغوطات والتدخلات بتزايد الاشتباكات بين وحدات جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي، وزادت المناوشات والاقتتال على الأراضي التونسية الأمر الذي جعل فرنسا تمارس ضغطا على تونس بشأن المجاهدين الجزائريين، (بورغدة، 2012، ص.ص.106-107)، فقام بورقيبة مرارا بالضغط على قيادة الثورة لكي يمتنع جيش التحرير عن القيام بأي عمليات عسكرية ضد القوات الفرنسية على الأراضي التونسية، وأعطى قادة الثورة ممثلين في لجنة التنسيق والتنفيذ أوامرهم للقوات المرابطة على الحدود التونسية بتحاشي القيام بأي عمل عسكري على الحدود، (زبيري، 2008، ص.189).

إضافة إلى حالة الاستياء التي طالت جنود الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، والذين لم يستسيغوا إبعاد ومعاقبة قادتهم، وعبَّر عواشرية وانواورة عن استنكارهما لإبعاد لعموري وبوقلاز وإرجاع محمدي السعيد لتسلم القيادة من جديد أمام انظار ضباطهم وجنودهم، والتمسا من كريم بلقاسم الاستقالة وتحويلهما إلى الداخل، ووسط حالة التذمر والاستياء تلك اضطر كريم لعقد عدة اجتماعات مع انواورة وعواشرية، ولكن لم تسفر عن انفراج للأزمة القائمة، وصارت الأجواء مشحونة أكثر بعد رفض أنصار بوقلاز ولعموري استقبال قائدهم القديم الجديد سي ناصر الذي عاد من القاهرة. (مقلاتي، 2015، ص.ص.82-83)، وأبرق كريم بلقاسم إلى الحكومة المؤقتة ليبلغها باضطراب الأحوال بالجبهة الشرقية ورفض قادتها التعاون مع محمدي السعيد، وأشار إلى زيادة خطورة الموقف، (الذيب، 1990، ص.401)، وكان ذلك بالطبع نتيجة حتمية لحالة اللاتجانس بين القادة، والاستبداد بالرأي لدى كريم بلقاسم ومحاولة فرض منطقه، الأمر الذي زاد الأوضاع سوءا.

## 6- اجتماع الكاف:

في 13 أكتوبر 1958 اجتمع العقيد أحمد انواورة بأركان ولايته بتاجروين ليبلغهم قرارات وزير القوات المسلحة، مبديا تذمره منها ومعترفا بصعوبة تنفيذها، ويتحول الاجتماع إلى مناسبة للتنديد بكريم بلقاسم والوزراء الآخرين والتعاطف النشط مع لعموري وبوقلاز، ثم يقوم انواورة بإطلاعهم على على الاستعدادات التي حضرت لاستقدام لعموري من القاهرة، (عجرود، 2013، ص.105)، وفي 21 أكتوبر يجتمع الرائد عواشرية ببعض معاونيه على مستوى القاعدى الشرقية لتفويضه لإبرام اتفاق مع الولاية الأولى ينص على عدم التخلي عن المراكز الحدودية التابعة للولاية الأولى والقاعدة الشرقية، وتحديد المسؤولية بخصوص الأسلاك الشائكة، وتوحيد فصائل إيصال المواد والأسلحة تحت إشراف الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، والوقوف على الأسباب الكامنة وراء إنشاء قيادة العمليات العسكرية وحلها ونفي ثلاثة من أعضائها وعودة محمدي السعيد

دونهم وترقيته، وتضمن أيضا المطالبة بعودة القادة الثلاثة ومحاكمتهم من قبَلِ جيش التحرير الوطني إن اقتضى الأمر، وتوضيح الأسباب الحقيقية الداعية إلى تصفية عبان رمضان، والمطالبة بعقد اجتماع مع الحكومة المؤقتة بحضور كريم، (حربي، 2001، ص.ص.18-19)، وأيضا بيان المعاناة التي يعيشها المجاهدون من نقص في السلاح والذخيرة بينما القادة في تونس يعيشون حياة البذخ، كما طرحت فكرة استبدال فرحات عباس بلمين دباغين على رأس الحكومة المؤقتة، (بن جديد، 2011، ص.123)، ومن وجهة نظر منطقية للأسباب الداعية لهذا الاجتماع وتوصيف المشاكل التي تتخبط فيها القيادة الثورية على الحدود الشرقية، نلاحظ أن هذه المطالب تمثل جوانب من أهداف الثورة وعمقها الإستراتيجي وتصب في صميم الفعل الثوري، ولكن تطورت الأحداث بعد ذلك لتأخذ منحى آخر.

فبوصول لعموري إلى تونس ترأس اجتماعا مع قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية في 16 نوفمبر 1958،[6] بحضور كل من أحمد انواورة وبلهوشات وصالح السوفي وعواشرية محمد[7] وأحمد دراية وشويشي العيساني ومحمد الشريف مساعدية[8] وغيرهم من القادة، ودعا المشاركون في هذا الاجتماع إلى وضع اليد بالقوة على القواعد الحدودية، وجعلها تحت تصرف الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، كما خططوا للاستيلاء على مركز ثقل جيش التحرير الوطني، إضافة إلى تعيين لجنة مراقبة للسهر على التسيير الحسن للأموال الآتية من الخارج، (جبلي، 2014، ص.217)، ووضعوا خطة لكيفية إلقاء القبض على الوزراء العسكريين في الحكومة المؤقتة؛ كريم بلقاسم وعبد الله بن طوبال وعبد الحفيظ بوالصوف ومحمود الشريف، وإدخالهم إلى الجزائر لمحاكمتهم عسكريا لارتكابهم انحرافات عن مسار الثورة ومبادئ أول نوفمبر، وإبعادهم القادة الوطنيين الذين ساهموا في الثورة منذ انطلاقتها واحتكارهم القيادة، زيادة على تماطلهم في إيصال السلاح إلى الداخل. (لونيسي، 2007، ص.ص.148-149).

واختتم الاجتماع بإعلان جملة من الاتهامات والإدانات للباءات الثلاث ومحمود الشريف، على اعتبار أنهم انحرفوا عن مسار الثورة، زيادة على تماطلهم في إيصال السلاح إلى الداخل، واتباع سياسة الدكتاتورية والاستئثار بالسلطة، واتخاذهم لقرارات خطيرة تمس مستقبل الجزائر دون العودة إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفرض شخصيات غير محبوبة وجعلها في مراكز حساسة وهامة في القيادة كفرحات عباس ومحمود الشريف والرائد إيدير. (الذيب، 1990، ص.ص.405-406).

## 7- اكتشاف أمر الاجتماع :

بعض المصادر ترجع كشف أمر لعموري وجماعته للمناضل الليبي سالم شلبك، والذي كان لعموري في ضيافته عند عودته، وعندما هاتف لعموري جماعته بتونس من منزل مضيفه، فهم شلبك فحوى الكلام لأنه يعرف اللهجة الشاوية، وأخبر قيادة الثورة في تونس بما يحاك في الخفاء، فقامت القيادة بتتبع اتصالات لعموري، وتركته يلتقي بمجموعته، (كافي، 2011، ص.268؛ حربي، 1983، ص.272)، وقام كل من أحمد انواورة وعبد الله بلهوشات بإرسال السائق عمار قرام لاصطحاب لعموري والاكحل من طرابلس إلى ناحية الكاف، وعلى مقربة من الحدود التونسية اجتهد السائق في سلوك الطرق الآمنة إلى غاية إيصالهما إلى وجهتهما في 10 نوفمبر 1958، وفي طريق عودته إلى العاصمة التونسية تم اعتقال

السائق في حاجز أقامه الحرس التونسي في مجاز الباب على بعد 50 كم من تونس العاصمة، ونقل إلى مقر الديوان السياسي للحزب الدستوري، وتم استجوابه فأخبرهم بكل شيء، (Khelaifia, 2017, p.p.10-11؛ بومايدة، 2008، ص.63-64)، ومن ناحية أخرى تشير بعض المصادر إلى أن محمود الشريف كان أول من اكتشف بالمصادفة عودة لعموري إلى تونس، فأخبر كريم بلقاسم بأمر الاجتماع وما يخطط له لعموري مع قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، ولكن كريم كان مترددا في اتخاذ القرار، واختار التهدئة والتقليل من خطورة الأمر، ظنا أنهم لا يستهدفون كل أعضاء الحكومة، وتحت إلحاح محمود الشريف وبن طوبال لإيقاف لعموري والمتواطئين معه، استنجد كريم بالسلطات التونسية للقبض عليهم. (لونيسي، 2007، ص.149؛ مقلاتي، 2013، ص.ص.142-143).

## 8- إيقاف لعموري وجماعته:

يلاحظ أنه في مسألة عودة لعموري إلى تونس رأيان؛ الأول يقول أن لعموري عاد إلى تونس ليشرح لبعض الضباط أنهم أبرياء من التهم الملصقة بهم وأنهم مظلومون، (عباس، 2003، ص.229)، وأما الرأي الثاني فيذكر أنه عندما عاد لعموري من منفاه ترأس اجتماعا سريا عقد في مدينة الكاف التونسية بتاريخ 1958/11/16، وشارك فيه العديد من إطارات الثورة العسكرية والسياسية، وذلك من أجل الإطاحة بالحكومة المؤقتة من خلال تحريض الجيش ضدها، وإعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتطهيره من العناصر التي دبرت الانقلاب[9] أو شاركت فيه بأي شكل كان. (الزبيري، 1999، ص.105).

واستعان كريم بلقاسم بالسلطات التونسية ممثلة في بورقيبة للقبض على مدبري الانقلاب خلال انعقاد اجتماعهم بالكاف، (بن عمر، 2009، ص.231)، وأوعز كريم إلى بورقيبة أن الحكومة المصرية قد خططت للإطاحة بحكومته، ولم يدخر بورقيبة جهدا في إرسال قوة عسكرية لقطع هذا الاجتماع بعد التحذير الذي تلقاه من كريم، لأن مصيره مرتبط بإفشال هذا التخطيط المدعوم من قبل غريمه صالح بن يوسف، (لونيسي، 2000، ص.ص.31-32)، وتم تطويق المجموعة من قبل المدعو المحجوب بن علي في مكان يسمى الطابق الرابع (الكاتريام)، واتصل بالمجموعة وأوهمهم أنه يريد دخول العمارة للبحث عن بعض التونسيين فسُمِح له، وتم القبض على المجموعة وفر ثلاثة، (جرمان، 2007، ص.153).

ونلاحظ أن القيادة في تونس وعلى رأسها كريم لم تستطع إيقاف هذه الحركة إلا بإثارة هلع بورقيبة من خلال إيهامه بأنها تستهدفه بدرجة أولى للإطاحة به، وأنها تحظى بتدعيم عبد الناصر وبتأييد من خصمه اللدود صالح بن يوسف.

## 9- محاكمة لعموري ورفاقه:

في 20 جانفي 1959 تشكلت محكمة عليا للنظر في قضية لعموري ورفاقه، ترأسها العقيد الهواري بومدين يساعده الرائد علي منجلي بمهمة النائب العام والعقيد الصادق دهيليس بمهمة المحامي والرائد سليمان (أحمد قايد)، (حربي، 1983، ص.189)، والملازمان الأول محمد فلاح (الولاية الرابعة)، وعلي مشيش (الولاية الأولى) والملازم عبد العزيز زرداني كمحلفين، والمرشح أحمد روابح كاتب ضبط، (بومايدة، 2008، ص.65)، وحسب رواية العقيد الطاهر زبيري فقد طلب لعموري توكيله كمحام للدفاع عنه، وأثناء المحاكمة أحضر الطاهر زبيري خمسة محامين آخرين معه، ورافع بشدة لإنقاذ لعموري على

وجه الخصوص من حكم الإعدام، وقام علي منجلي بتوجيه أقوى الاتهامات ووصفهم بالمتآمرين، وطالب بتسليط أقسى العقوبات ضدهم، ودامت الجلسات والمرافعات طيلة 15 يوما، وفي آخر جلساتها أعلن رئيسها عن انتهاء المحاكمة دون إصدار الحكم، وبعدها صدرت الأحكام دون علم هيئة الدفاع. (زبيري، 2008، ص.204؛ تقية، 2010، ص.565).

ووجهت المحكمة ست تهم للعقيد محمد لعموري أخطرها على الإطلاق التلبس بجريمة التآمر على الثورة، وفسر قرار الإحالة ذلك بأن المتهم قبض عليه وهو يدعو أنصاره لتدمير السلطة الشرعية باستعمال القوة، ووجهت نفس التهمة للعقيدين انواورة وعواشرية، أما النقيب مصطفى لكحل فوجهت إليه تهمتان: الفرار من صفوف الجيش، وإفشاء أسرار إلى دولة أجنبية؛ أي مصر، من خلال الاتصال بفتحي الذيب عدة مرات، (بومايدة، 2008، ص.65)، وانتهت المحاكمة، وصدر بعد مدة حكم الإعدام في كل من لعموري وأحمد انواورة والطاهر عواشرية ومصطفى لكحل في مارس 1959 مع التجريد من الرتب، أما الآخرون فحكم عليهم بأحكام مختلفة وتعرضوا للكثير من التعذيب، وتم سجنهم مدة حتى 1960، (بن عمر، 2009، ص.231؛ هشماوي، 2010، ص.115-117)، وبهذه المحاكمة أسدل الستار على قضية شائكة من قضايا الثورة في الحدود الشرقية، قضية اعتبرها البعض خيانة كبرى وجب وضع حد لمدبريها، واعتبرها البعض الآخر محاولة تصحيحية لمسار الثورة التحريرية. (الزبيري، 1999، ص.111).

وحاولت الحكومة المؤقتة الحصول على تفسير لما حدث من عبد الناصر وتدخل مصر في هذه القضية ولكن دون فائدة، فقامت بنقل مقرها إلى تونس تعبيرا على احتجاجها. (قداش، 2011، ص.192).

ولكن محمد حربي يذكر أن التحقيقات التي أجريت وسط المتآمرين كشفت عن امتداد خيوط المؤامرة إلى مختلف الوحدات القتالية، وتورط المخابرات المصرية فيها، مما حدا بالحكومة المؤقتة إلى طلب مقابلة الرئيس المصري بشأن هذه القضية، ولكنها لم تتلق ردا لعدة شهور، وتم اللقاء أخيرا عن طريق وساطة الرئيس السوري السابق 'شكري القوتلي' الذي أقنع 'جمال عبد الناصر' بذلك، ويروي بن طوبال أن رد الرئيس المصري خلال اللقاء لم يتعد قوله إنه كانت هناك مبالغة في القضية. (حربي، 2001، ص.20).

أما فرحات عباس فيورد أن كريم بلقاسم كانت تراوده شكوك كثيرة حول تورط مصر في قضية لعموري، ولم يكن لديه دليل ملموس يستند عليه، وفي القاهرة تم لقاء بين فتحي الذيب من جهة و بين كريم وبن طوبال وبوالصوف وتوفيق المدني من جهة أخرى، وطرحت عليه عدة أسئلة حول كيفية تمكن لعموري من مغادرة القاهرة دون أن تمنعه أجهزة الأمن، وهل تم دعمه للتآمر ضد الحكومة المؤقتة ولماذا لم يخبرهم بنوايا لعموري تجاههم، وأجابهم فتحي الذيب أنه لم يكن يعلم أن إقامة لعموري جبرية، ونفى أن تكون له يد في تشجيعه على الانقلاب، وذكرهم بسابق صنيعه معهم. (فرحات، 2010، ص.344).

وطلب فرحات عباس من وزراء الحكومة المؤقتة النظر في العفو الشامل عن المحكوم عليهم في هذه القضية، لأن الجزائر بحاجة ماسة إلى كل أبنائها، وأنه يجب طي صفحات الماضي والانطلاق نحو توحيد الجهود ورص الصفوف. (فرحات، 2010، ص.345).

وأفرج بومدين عن الضباط المسجونين بعد سنة من توليه قيادة الأركان، وذلك على إثر خلافات نشبت بينه وبين الحكومة المؤقتة لنفس الأسباب التي ثار من أجلها العقداء، وأدمجهم في صفوف جيش التحرير الوطني من جديد بعد فتح جبهة عسكرية بأقصى الجنوب بالقرب من مالي، وأرسل معهم أحمد مدغري وبوتفليقة. (صديقي، 2010، ص.68).

ومن ثمة ألا يمكن القول أن حركة لعموري وجماعته كانت في جوهرها تصفية حسابات بين قيادات الثورة بخلاف ما يعرف أنها مؤامرة وانقلاب على الحكومة المؤقتة موجه من الخارج. (خيثر، 2006، ص.361).

لقد كان لقضية لعموري ورفاقه عمق الأثر في شحن الأجواء العامة على الحدود الشرقية بالتوتر، كما أنها عمقت الهوة أكثر بين الفاعلين في المشهد الثوري ومختلف الوحدات المتمركزة على الحدود، وكانت سببا في تأجيج التمردات على الحدود الشرقية بوجه خاص، حيث أعلنت الكثير من الفيالق تمردها على سلطة كريم بلقاسم، ومنها تمرد فيلق علي حمبلي[10] وتمرد حمة لولو ورجاله وتمرد فيالق جبل الشعانبي.[11]

وأسدل الستار على قضية من أخطر القضايا في تاريخ الثورة الجزائرية، والتي كان لها أثر بالغ في توجيه مسار الثورة، ويبقى التساؤل مطروحا: هل يمكن اعتبار العقيد لعموري ورفاقه متآمرين على الثورة فعلا؟ وإلى أي درجة يمكن اعتبار الأحكام الصادرة في حقهم عادلة أم أنها كانت خاضعة لحسابات سياسية معينة؟

**خاتمـــة:**

محمد لعموري واحد من قادة الثورة التحريرية الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية الكفاح، وكان يسعى إلى التركيز على الكفاح المسلح والعمليات العسكرية في الداخل بدل البحث عن حلول سياسية، وتعد محاكمته مع رفاقه من أبرز المحاكمات في تاريخ الثورة الجزائرية، ومازالت إلى حد الساعة مثار جدل بين مختلف الباحثين والمؤرخين،، وتمثل خلافا إيديولوجيا بين تيارين متباينين في الرؤى والأفكار، وقد أفرزت هذه القضية أزمة سياسية بين جبهة التحرير الوطني والحكومة المصرية، حيث تم نقل مقر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من القاهرة إلى تونس، كتعبير واضح عن رفض جبهة التحرير لسياسة التدخل التي انتهجتها الحكومة المصرية، وبالتالي يمكن القول أن محمد لعموري وقع ضحية للخلاف القائم بين الحكومة المصرية والحكومة الجزائرية المؤقتة من جهة، والخلاف بين الحكومة المصرية وبورقيبة من جهة أخرى، كما تعتبر هذه القضية امتحانا صعبا للثورة الجزائرية جعلها على المحك.

**الهوامش:**

[1] – محمد لعموري من المجاهدين الأوائل الذين تخرجوا من معهد عبد الحميد بن باديس، ولد عام 1929 بأولاد سيدي علي بباتنة، انضم إلى الحركة الوطنية، وكان مناضلا في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية. هاجر إلى فرنسا قبيل اندلاع الثورة الشيء الذي جعله يتفتح على العالم الخارجي ويطلع على ما كان يدور فيه، ولما اندلعت الثورة انضم إليها وصار من القادة البارزين في الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، كان منسقا بين المنطقة الأولى والثالثة من الولاية الأولى سنة 1955، ورقي إلى رتبة مسؤول عام للمنطقة الأولى من الولاية الأولى إثر مؤتمر الصومام حتى سنة 1958 أين جرد من جميع صلاحياته من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ وخفضت رتبته من كولونيل إلى قائد، حكم عليه بالإعدام في 16 مارس 1959. انظر: بوعلام بلقاسمي وآخرون، (2007)، موسوعة أعلام الجزائر 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر،ص 247-249. إبراهيم

لونيسي، القضاء العسكري خلال الثورة مع إشارة إلى محاكمة لعموري وزملائه، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة، 16-17 مارس 2005، منشورات .وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص147.

[2] – تذكر بعض المراجع أن العقيد محمدي السعيد قد نقم على لعموري باعتباره محرك التكتل ضده وسط قيادة العمليات، بل وصل إلى حد اتهامه بمناوأة الولاية الثالثة والعمل على خنقها. انظر: عمار بومايدة، المرجع السابق، ص61.

[3] – يقول العقيد عمار بن عودة أن التهمة التي ألصقت به شخصيا لا محل لها من الإعراب، فهو أصلا يشتغل في المخابرات. انظر: محمد عباس، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2003، ص.228.

[4] – تمت دعوة جبهة التحرير إلى حضور مؤتمر طنجة من قبل حزب الاستقلال المغربي، وجرت الاتصالات في القاهرة للتنسيق مع جبهة التحرير وإقناعها بالمشاركة في المؤتمر، ولكن جبهة التحرير لم تكن لتشارك فيه دون وضع رؤية متبصرة تمكنها من حصر النقاش خلال المؤتمر حول القضية الجزائرية، وتم انعقاد المؤتمر وانطلقت أشغاله في 27 أفريل 1958، وبلغ أعضاء الوفود المشاركة 19 عضوا(6 عن الجزائر و6 عن تونس و7 عن المغرب)، وتركز تدخل الوفد الجزائري على ضرورة الدعم المادي للثورة رافضا كل أشكال المفاوضات المؤدية إلى الاستقلال المشروط، وأكد على أن جبهة التحرير الجزائري هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري ، كما طرح الوفد مسألة تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة، ودعا حكومة تونس والمغرب للاعتراف بها. للتفصيل أكثر انظر: معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص.ص.136-146.

[5] – انظر: النص الكامل لتقرير العقيد أوعمران المقدم للجنة التنسيق والتنفيذ الثانية في جويلية 1958.

Mohammed HARBI, les archives de la révolution Algérienne, édition Dahlab, Algérie, 2010, p.p.(189-193).

[6] – بعضهم يذكر أن تاريخ اجتماع الكاف كان في 12 نوفمبر 1958، انظر: محمد عجرود ، أسرار حرب الحدود 1957-1958، منشورا ت الشهاب، الجزائر، 2013، ص 107. والبعض الآخر يذكر أن الاجتماع تم في 16 نوفمبر 1958. انظر: بوعلام بلقاسمي وآخرون، المرجع السابق، ص312. محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص106.

[7] – من العسكريين القدامى في الجيش الفرنسي، كان التحاقه بالثورة بعد عملية البطيحة (8 مارس 1956)، رفقة عدد كبير من رفاقه، وأصبح نائبا لعمارة بوقلاز إثر تأسيس القاعدة الشرقية برتبة رائد ثم مسؤولا للقاعدة الشرقية بعد تعيين عمارة بوقلاز في لجنة العمليات العسكرية، شارك في الاجتماع الذي دعا له لعموري بالكاف، وأدين بتهم متعددة منها رفض الامتثال لقرارات الحكومة المؤقتة والتآمر على الثورة، وتم إعدامه يوم 16 مارس 1959. انظر: عمر تابليت، (2012)، مذكرات الضابط سالم جيليانو، 1930-1962، دار الأملعية، الجزائر، ص279.

[8] – من مواليد أكتوبر 1924 بسوق أهراس، درس بمسقط رأسه وانتقل إلى الزيتونة، كان عضوا في حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التحق بالثورة عام 1957 بالقاعدة الشرقية، شارك في اجتماع عقداء الكاف وقبض عليه وسجن ثم أطلق سراحه سنة 1960، وفي أزمة صيف 1962 انضم إلى جماعة تلمسان . انظر: بوعلام بلقاسمي وآخرون، المرجع السابق، ص 312-313.

[9] – يقصد بالانقلاب إعلان الباءات الثلاث عن إنشاء حكومة برئاسة السيد فرحات عباس على أن يظلوا هم السلطة المرجعية الوحيدة التي بيدها الحل والربط، وذلك دون استدعاء المجلس الوطني للاجتماع بصفته الهيئة العليا للثورة الجزائرية التي يحق لها اتخاذ القرار في مثل هذه الحالات. انظر: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص105.

[10] – وهو ضابط في المنطقة الخامسة بالولاية الأولى، لم يقبل تنفيذ أوامر محمدي السعيد الذي يشرف على قيادة هيئة الأركان الشرقية، وذلك بالدخول إلى التراب الوطني على رأس الكتيبة الثامنة واجتياز الخطوط الشائكة المكهربة، فاشترط عبور جيش الحدود بقادته أولا، واعتقل وسجن لبضعة أشهر، لكنه نجح في الفرار في أكتوبر 1958، وجمع حوله رجاله وانضم إليه عدد من جنود المنطقة الرابعة (تبسة) والمنطقة الأولى (عين البيضاء)، وصار عددهم جميعا حوالي 300 رجل، وتحصن بهم في منطقة جبلية عند مشارف الحدود التونسية، وفشل محمدي السعيد في التفاوض معه، فقام بطلب المساعدة من الجيش التونسي، وتمت محاصرته وقطع التموين عنه في جبل الحرابة الواقع داخل التراب التونسي، كما قام الفرنسيون بمحاصرته من الجهة الجزائرية، ورفض محمدي السعيد رفع الحصار عنه وعن جنوده، وكان ذلك مدعاة لالتحاق حمبلي مع 150 من رجاله المسلحين بالجيش الفرنسي في 21 مارس 1959. انظر: عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص.ص.(368-369). مناصرية يوسف وآخرون، المرجع السابق، ص.143.

[11] – وهي وحدات من جيش الحدود لتكوين إطارات الثورة الجزائرية على الحدود التونسية، وبعد انتهاء التدريب الذي دام 6 أشهر، طالبت بالخروج إلى ساحات القتال والعودة إلى مواقعها في الجبال، ولم يستجب محمدي السعيد لمطالبها بل قام بتغيير قيادة المدرسة، الأمر الذي زاد من غضب المتربصين وحدة الخلاف فيما بينهم، فقاموا بسجن القيادة الجديدة المتمثلة في زرقيني وبوتلة، وطالبوا وزير الحربية بالحضور، والذي جرد من سلاحه عند وصوله، ولم تنفرج الأزمة إلا بعد مجيء بومدين على رأس هيئة الأركان العامة الذي دعا إلى تجاوز الماضي والنظر إلى الأفق لتحقيق أهداف الثورة. انظر: عثمان، سعدي، (2000)، مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج، ط.1، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 133-134. للتفصيل أكثرحول الموضوع انظر: عبد الرزاق، بوحارة، (2006)، ينابيع التحرير، أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوري، الجزائر: دار القصبة للنشر، ص.ص.(188-203).

**قائمة المصادر والمراجع:**


1. إبراهيم، لونيسي، (2007)، **القضاء العسكري خلال الثورة مع إشارة إلى محاكمة العموري وزملائه**، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة، 16-17 مارس 2005، الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين.
2. إبراهيم، لونيسي، (2015)، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
3. بشير، بلاح وآخرون، (2006)، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)**، ج1، الجزائر: دار المعرفة.
4. بلقاسمي، بوعلام وآخرون، (2007)، **موسوعة أعلام الجزائر 1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر: طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.
5. جمال، بلفردي، (2005)، **هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962**، أطروحة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2: الجزائر.
6. حسين، بن معلم، (2014)، **مذكرات، حرب التحرير الوطنية**، تر: أحمد بن محمد بكلي، الجزائر: دار القصبة للنشر.
7. خليفة، الجنيدي وآخرون، (2009)، **حوار حول الثورة**، ج1، الجزائر: موفم للنشر.
8. رابح، لونيسي، (2000)، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين**، الجزائر: دار المعرفة.
9. رمضان، بورغدة، (2012)، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)**، سنوات الحسم والخلاص، الجزائر: منشورات بونة للبحوث والدراسات.
10. سامية، خامس، (2013)، **النشاط الثوري ومسألة الحدود الجزائرية -التونسية في المناورات الديغولية- البورقيبية، 1954-1962**، أطروحة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر2: الجزائر.
11. سليم، سايح، (2017)، **القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية (1956-1958)، النشأة والتفكيك**، مجلة دراسات، م.4 (7)، الجزائر: جامعة قسنطينة.2.
12. سهام، ميلودي، (2011)، **علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958- مارس 1962)**، أطروحة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة في التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران.2: الجزائر.
13. الشاذلي، بن جديد(محرر)، (2011)، **مذكرات**، ج1: 1929-1979، الجزائر: دار القصبة للنشر.
14. الطاهر، جبلي، (2014)، **دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962**، الجزائر: دار الأمة.
15. الطاهر، زبيري، (2008)، **مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين(1929-1962)**، الجزائر: منشورات الشركة الوطنية للفنون المطبعية.
16. العايب، معمر، (2010)، **مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية**، الجزائر: دار الحكمة.

17. عبد الحميد، براهيمي، (2001)، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958–1999**، ط.1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

18. عبد الرزاق، بوحارة، (2006)، **ينابيع التحرير، أجيال في مواجهة القدر**، تر: صالح عبد النوري، الجزائر: دار القصبة للنشر.

19. عبد القادر، حميد، (2007)، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، الجزائر: دار المعرفة.

20. عبد الله، مقلاتي، (2013)، **محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية.

21. عبد الله، مقلاتي، (2015)، **محمد لعموري ومؤامرة العقداء: محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية**، مجلة أفكار وآفاق، م.4، ع.5، الجزائر: جامعة الجزائر.2.

22. عبد النور، خيثر، (2006)، **تطور الهيئات القيادية للثورة 1954–1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2: الجزائر.

23. عثمان، سعدي، (2000)، **مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج**، ط.1، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.

24. علي، كافي، (2011)، **مذكرات الرئيس علي كافي"من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946–1962"**، ط.2، الجزائر: دار القصبة للنشر.

25. عمار، بوحوش، (1997)، **التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962**، ط.1، الجزائر: دار الغرب الإسلامي.

26. عمار، بومايدة، (2008)، **بومدين والآخرون**، الجزائر: دار المعرفة.

27. عمار، جرمان، (2007)، **الحقيقة، مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال**، الجزائر: دار الهدى.

28. عمر، تابليت، (2012)، **مذكرات الضابط سالم جيليانو، 1930–1962**، الجزائر: دار الألمعية.

29. فتحي، الذيب، (1990)، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط.2، القاهرة، مصر: دار المستقبل العربي.

30. فرحات، عباس، (2010)، **تشريح حرب**، تر: أحمد منور، دار المسك، الجزائر: طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.

31. محفوظ، قداش، (2011)، **وتحررت الجزائر**، تر: العربي بوينون، الجزائر: دار الأمة.

32. محمد، عباس، (2003)، **ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية**، الجزائر: دار هومة.

33. محمد، عجرود، (2013)، **أسرار حرب الحدود 1957–1958**، الجزائر: منشورا ت الشهاب.

34. محمد، حربي، (1983)، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع(1954–1962)**، تر: كميل داغر، بيروت، لبنان: دار الكلمة.

35. محمد، حربي، (2001)، **مؤامرة لعموري**، تر: محمد هناد، مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي (التاريخ والسياسة)، ع.14–15، الجزائر: شركة النشر والتنشيط العلمي والثقافي.

36. ناصر، لمجد، (2013)، **أحاديث مع أحمد علي مهساس**، الجزائر: دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع.

37. يوسف، مناصرية وآخرون، (2007)، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن.54، الجزائر: طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.

38. Archive Vincenne,3783, **la bataille de la frontière algéro-tunisienne**, **Janvier-Mai 1958**, compte rendu n°:625/3/S/BAR.

39. Mohammed, Harbi, (2010), **les archives de la révolution Algérienne**, édition Dahlab, Algérie.

40. Zoubir, Khelaifia, (2017), **Ammar guerram brise le silence**, **Le complot des colonels**, Algérie: Journale Mimouria publié.

41. David, Rey, « **Commandos de chasse de la Gendarmerie en Algérie** », Stratégique 2012/2(N°100-101). https://www.cairn.info/revue-strategique-2012-2-page-113.html